



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية



تغير المناخ من منظور مصري



- فرص وتحديات استضافة مصر لقمة COP27
- قياس الأثر الاقتصادي لتغير المناخ على مصر
- هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟
- تأثيرات اتفاق "البرهان" و"حمدوك" على مصر

DEC 2021
العدد (37)

ecss.com.eg
f @ /ecsstudies



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



“تعاونكم أساس تقدمنا”

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل، سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

[f](#) [v](#) [t](#) [@](#) /ecsstudies

ecss.com.eg



تقديرات مصرية

تغير المناخ من منظور مصري

ecss.com.eg

[f](#) [@](#) [t](#) [c](#) /ecsstudies



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

منسق عام

أميرة طارق

إخراج فني

أحمد حسني



في هذا العدد ..

قضايا الأمن والدفاع

هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟

صفحة
46



تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (37) - ديسمبر 2021

المحتويات

8

الافتتاحية

■ الطريق إلى مؤتمر المناخ COP27

10

قضايا دولية

■ **تغير المناخ من منظور مصري (ملف العدد)**

■ فرص وتحديات استضافة مصر لقمة COP27

■ قياس الأثر الاقتصادي لتغير المناخ على مصر

■ حدود النجاحات والإخفاقات في قمة COP26

■ الأبعاد المتعددة لتكلفة تغير المناخ في إفريقيا

■ مكافحة تغير المناخ.. من يتحمل المسؤولية؟

■ مؤشرات وإحصاءات حول الأداء البيئي لمصر

46

قضايا الأمن والدفاع

■ هل تؤدي انتخابات ليبيا إلى تعزيز الاستقرار؟

■ تأثيرات اتفاق "البرهان" و"حمدوك" على مصر

■ عراقيل تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات

■ أسباب تفاقم أزمة لبنان إثر التوترات مع الخليج

الافتتاحية

الطريق إلى مؤتمر المناخ COP27

* د. عبد المنعم سعيد

دخلت قضية المناخ إلى ساحة الاستراتيجية والعلاقات الدولية بقوة خلال العقود الثلاثة الماضية، باعتبارها قضية كونية تهدد مصالح دول العالم مجتمعة بغض النظر عن مكانتها من حيث القوة والمكانة. لذلك فهي تقف على قدم المساواة مع قضايا أخرى، مثل الأوبئة والفيروسات وتحوراتها التي باتت ذائعة وملحة مع التجربة الصعبة للفيروس التاجي، وما سجله من "جائحة" أثرت على جميع دول العالم، والاقتصاد العالمي، والتفاعلات الدولية في مجملها، وكذا قضية منع انتشار الأسلحة النووية التي زاد إلحاحها مع اختراق دول، ورفض أخرى، للاتفاقية الدولية في هذا الشأن.

إنّ ما يجمع هذه القضايا الثلاث هو التأثير الكبير على أمن دول العالم، والأمن الدولي في عمومها، من ناحية، وعجز أي دولة بمفردها عن التعامل مع القضية دون تعاون مع الدول الأخرى، من ناحية أخرى. وهكذا، فإن اختيار مصر من قبل الدول المشاركة في مؤتمر "جلاسجو" للتغيرات المناخية لاستضافة المؤتمر الدولي القادم (COP27) في مدينة شرم الشيخ، هو شهادة أخرى من المجتمع الدولي على الدور الهام لمصر في التعامل مع القضايا الدولية الهامة، وممثلة لإفريقيا في التعامل مع قضية حيوية لجميع قارات العالم.

أبعاد قضية المناخ

يحكم قضية تغير المناخ ثلاثة أبعاد تبدو على شكل مثلث من التفاعلات التاريخية في حياة البشرية. البعد الأول، هو الطبيعة Physics التي بدأت منذ حدوث الانفجار الكبير أو "البعج بانج Big Bang" الذي خرجت منه كواكب المجموعة الشمسية من قلب نجمها الشمس لكي يبعد كوكب الأرض عن الشمس بمقدار بدأت بمقتضاه القشرة الخارجية في التماسك محتوية بداخلها قلبًا من المعادن المصهورة، ومكونة خارجها محيطًا من الأوزون الذي يحمي الكرة الأرضية من متغيرات في الفضاء خارج الأرض.

ومع البرودة التدريجية فإن المادة الحارقة على الأرض تحوّلت إلى أشكال من "الكربون" الذي نتيجة ضغوط كبيرة أو إرادة إلهية تكونت خلايا عضوية أخذت مع أزمان طويلة في الانقسام والتكاثر إلى مخلوقات كثيرة كان منها ممالك حيوانية تخرج منها قبل ستة ملايين عام النواة الأولى للإنسان، والذي بعد تكوينه وقبل مليونين من الأعوام كان قد انتقل من مولده البدائي الأول في شرق إفريقيا إلى بقية العالم. وقبل 70 ألف عام، كانت الخريطة المعرفية للإنسان قد تكونت، ومنها دخل في سلسلة من الثورات للفهم والثقافة والزراعة والتبادل الذي كان أوله علامات التبادل والمقايضة قبل 12 ألف عام، وهي التي وضعت أول مظاهر الاقتصاد ومعه بدأ التاريخ وتسجيله.

البُعد الثاني، كان الاقتصاد والمعاملات الإنتاجية والاستهلاكية، أي مظاهر العرض والطلب، وكلاهما كان معتمداً على الطاقة الكربونية، والتي كان مصدرها الشمس وما تولده من دفء وفحم. ومنذ اللحظة الأولى في التاريخ وحتى عام 1800 بعد الميلاد، وفيها ولدت الثورة الصناعية الأولى، كانت الشمس وحدها تقريبًا هي المصدر الأساسي لحرارة الأرض. بعد هذه الثورة، فإن الإنسان نفسه بات هو الآخر مصدرًا للحرارة التي جاء بعضها من الزيادة السكانية، وبعضها الآخر من المصانع المعتمدة على الفحم وغيره من مصادر الطاقة الأحفورية، وبعضها الثالث من وسائل المواصلات من القطارات إلى السيارات إلى السفن والطائرات.

هذه المصادر المختلفة لتكوين الطاقة الإنتاجية للإنسان وما نتج عنها من انتشار المدن والحضر، بصفة عامة، أدى في ثمانينيات القرن الماضي إلى معرفة العلماء أن حرارة الأرض في طريقها إلى الارتفاع، وأنها بالفعل تهدد الغلاف الفضائي للكوكب، وفي المتوسط العام زادت حرارة الكوكب بحوالي درجة ونصف سنتجراد قبل نهاية الألفية الثانية بعد الميلاد. وعندما عقدت الأمم المتحدة قمة الأرض في مطلع تسعينيات القرن الماضي جاء منها الإلحاح على ضرورة جهد إنساني شامل لكي تتلافى الأرض كارثة كبيرة.

البعد الثالث السياسي دار حول كيفية إدارة ما بات معروفًا بأزمة المناخ، وتبعها السؤال عن من يتحمل المسؤولية عن الأزمة، ومن الذي سوف يتحمل تكلفة التعامل معها، والكيفية التي سوف يتم بها التخلص مما بات معروفًا بالاحتباس الحراري؟.

وأصبحت الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية حشد الجهود الدولية للتعامل مع الخطر المناخي عبر سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أسفرت عما عرف ببروتوكول كيوتو، ثم اتفاقية باريس، وبيان جلاسجو. وفي جميعهم، استقرت فكرة أن هناك حاجة ماسة لتخفيض حرارة الأرض بما مقداره درجة ونصف قبل عام 2100، على أن تبدأ دول العالم من الوقت الحالي عملية تخفيض الانبعاثات الحرارية منها، بدءًا من الدول الصناعية الكبرى (الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والهند) تدريجيًا، بينما تشجع باقي الدول النامية على التخلي عن مشروعاتها التنموية المسببة للاحتباس الحراري، على أن تُعوّض ماليًا عن ذلك من خلال صندوق تنموي يمول من الدول الصناعية بمقدار 100 مليار دولار سنويًا.

ما حدث فعليًا هو أن هذا الصندوق لم تقم له قائمة، وانقسمت دول العالم إلى دول صناعية متقدمة تتحمل مسؤولية الاحتباس الحراري، والدول النامية التي تريد أن تأخذ فرصتها في التقدم. الصين وروسيا أخذتا مواقف مناوئة للدول الصناعية الأخرى، وامتنعتا عن حضور مؤتمر جلاسجو، وسط حملات إعلامية متبادلة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

مؤتمر شرم الشيخ

وقع على عاتق مصر مسؤولية الخطوة المقبلة للتعامل مع الأزمة المناخية، ومن ثم بات عليها خلال الشهور المقبلة أن تؤسس لقمة ناجحة. وكان لاختيار شرم الشيخ -أو مدينة السلام- إشارة إلى اهتمام مصر بالقضايا العالمية. وحتى تنجح مصر في هذه المهمة، فإن عليها أن تستعد من خلال قائمة أعمال ذات ثلاثة جوانب:

أولها، له صبغة دولية وعالمية دبلوماسية، وهو خلق توافق دولي حول كيفية تحقيق الأهداف التي قررتها المؤتمرات السابقة. ومثل ذلك لا يمكن حدوثه ما لم يجر التواصل مع الأطراف الرئيسية للخلاف الدولي من أجل إنشاء أرضية مشتركة تتيح اتخاذ خطوات عملية لإنقاذ الكوكب الذي يمثل حاضنة مشتركة للإنسانية.

ثانيها، يستند إلى الدولة المصرية ومشروعها الوطني في التنمية وتثبيته في إطار يكفل أولوية واضحة للبيئة الخضراء، وفي الوقت نفسه فإن المؤتمر يمكنه كفاءة تقوية العلامة التجارية لمصر، خاصة وأن المؤتمر سوف يحدث بعد سلسلة من الافتتاحيات للعاصمة الإدارية، والمتحف المصري الكبير، وعدد كبير من المشروعات الأخرى، مثل القطار السريع والمونوريل.

ثالثها، أن الإنسان المصري لا بد في اقتراجه من مؤتمر المناخ أن يعبر عن أصالة حضارية وأخلاقية متقدمة. ويأتي ذلك من خلال عملية إعلامية وتعليمية مدروسة تظهر المخزون الحضاري للدولة المصرية وشعبها.